جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

في الحروف دراسة نحويّة دلاليّة في ضَوْءِ عِبَارَةِ: "هَذَا أَقْعَدُ مِنْ هَذَا" الظَّوَاهِرُ وَالعِلَلُ

A Syntactic-Semantic Study of Letters in Light of 'This is More Grammatical than That' Statement: Phenomena and Justifications

إعداد
د. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُودَةَ الجُهَنِيُّ
قِسْمُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّة كلِّيَّةُ التَّرْبِيّةِ وَالآدَابِ –
جَامِعَةُ تَبُوكَ ـ المَمْلَكَةُ العَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ

(العدد الثالث والأربعون)
(الإصدار الثالث-أغسطس)
(الجزء الرابع (١٤٤٦هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٤/٦٢٧١م

في الحروف دراسة نحويّة دلاليّة في ضَوْءِ عِبارَةِ: "هَذَا أَقْعَدُ مِنْ هَذَا" الظَّوَاهِرُ وَالعِلَلُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُودَةَ الجُهَنِيُّ

قِسْمُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّة كلِّيَّةُ التَّرْبِيّةِ وَالآدَابِ، جَامِعَةُ تَبُوكَ ، المَمْلَكَةُ العَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ

البريد الإلكتروني: *Abdelrhman12@hotmail.com*

الملخص

اعتنى نحاة العربية بحروف المعاني، وفصّلوا في استعمالاتها، ووضّحوا معانيَها، وخصائصها، ونبّهوا على الفروق بينها، وعقدوا بينها ـ في كثير من الأحيان ـ مقارنات شتى، وفاضلوا بينها. ولمّا كانت الفروق بين هذه الحروف كثيرة، ووجوه هذه المفاضلة متنوّعة، هدفت هذه الدراسة الكشف عن وجه واحد من وجوه هذه المفاضلة في ضوء عبارتهم: هذا أقعد من هذا؛ أي هذا أبلغ من هذا، أو أوغل منه، أو آكد منه في كذا وكذا؛ فسعت إلى بيان ظواهر هذا القعود، وعلله.

ففسرت الدراسة قولهم: إنّ (إِذَا) أَقْعَدُ مِنْ (مَتَى) فِي شَبَهِ الحَرْفِ، وإنّ السِّينَ أَقْعَدُ فِي شَبَهِ غَالِبِ الحُرُوفِ مِنْ (سَوْفَ)، وإنّ (إِذَا) أَقْعَدُ مِنْ (حَيْثُ) فِي الشَّرْطِ، وإنّ (لَا) أَقْعَدُ فِي النَّفْيِ مِنْ (لَنْ)، وإنّ (مَا) أَقْعَدُ فِي شَبَهِ (لَيْسَ) مِنْ (لَا)، وإنّ (إِمَّا) أَقْعَدُ فِي لَفْظِ الشَّكِّ مِنْ (أَوْ)، وإنّ (إِلَى) فِي اسْتِعْمَالِهَا لِانْتِهَاءِ الغَايَةِ أَقْعَدُ مِنْ (حَتَّى)، وإنّ (كَأَنَّ) أَقْعَدُ في التشبِيهِ مِنَ الكَافِ، وإنّ (بَلْ) أَقْعَدَ مِنْ (لَكِنْ) فِي حُرُوفِ العَطْفِ، وإنّ (الَّذِي) أَقْعَدَ مِنْ (مَا) فِي الوَصْفِ.

الكلمات المفتاحية : الحروف ، دراسة نحويّة دلاليّة، هَذَا أَقْعَدُ مِنْ هَذَا" ، الظَّوَاهِرُ وَالعِلَلُ.

A Syntactic-Semantic Study of Letters in Light of 'This is More Grammatical than That'

Statement: Phenomena and Justifications

Abd al-Rahman bin Awda al-Juhani

Department of Arabic Language, College of Education and Arts , University of Tabuk , Kingdom of Saudi Arabia

Email: *Abdelrhman12@hotmail.com*

Abstract:

Arabic grammarians conducted extensive research on the letters of meaning, substantially elaborated on their uses, clarified their meanings and characteristics, pointed out the differences between them, and often made various comparisons, and differentiated between them. Since the differences among these letters are many, and the aspects of this differentiation are varied, this study aimed to reveal one aspect of this differentiation based on their statements: "this is more grammatical than this"; "this is more eloquent than this", "this is more thorough, or more certain than this in such-and-such". This study seeks to explain these grammaticalization phenomena and their reasons.

The study attempted to interpret the Arabic grammarians' conclusions and reasonings: [i:ða] 'if' is more grammatical than [mata] 'when' in the semi-letter, the [sa] 'will' is more grammatical than the majority of the letters of 'sawfa' 'will', [i:ða] 'if' is more grammatical than [ḥaɪθu] 'where'/'as'/'since' in the conditional, [la:] 'no' is more grammatical than [lan] 'will not' in negation, [ma:] 'what ' is more grammatical than [la] 'no' in the likeness of (is not), [Imma] 'either' is more grammatical in the doubtful form than [ʾaw] 'or', [ʾilā] 'to' is more grammatical in its use (as it indicates the end of the goal) than hatta] 'until'/'till', and [kaʾanna] 'as if' is more grammatical in comparison from [kaf] 'as'/'like', [bal] 'but'/'rather' is more grammatical than [lakinna] 'but' in the coordination letters, and [allaði] 'who'/'that' is more grammatical than [ma:] 'any'/'some' in description.

Keywords: *Letters , a grammatical-semantic study , "This is more sluggish than that" , Phenomena and Causes..*

المقدمة

أَفْرَدَ أَهْلُ العَرَبِيَّـةِ، وَنُحَاتُهَـا مُصَنَّفَاتٍ كَثِيْـرَةً فِـيْ حُـرُوْفِ المَعَـانِي، وَنَاقَشُـوْا هَـذِهِ الحُرُوْفَ، أَيْضًا، فِيْ أَبْوَابِهَا النَّحْوِيَّـةِ، فَأَشَـارُوْا إِلَـى مَنَازِلِهَـا فِـيْ التَّرْكِيْـبِ، وَكَشَـفُوْا عَنْ مَعَانِيْهَا، وَخَصَائِصِهَا، وَبَيَّنُـوا الفُرُوْقَ بَيْنَهَا، وَعَقَدُوْا بَيْنَهَـا ـ فِـيْ كَثِيْرٍ مِنَ الأَحْيَـانِ ـ مُقَارَنَاتٍ شَتَّى، تَخْدِمُ مَقَاصِدَهُمْ، فِيْ بِنَاءِ النَّظَرِيّةِ النَّحْوِيَّةِ.

وَلمّا كَانَـتِ الفُرُوقُ بَـيْنَ هَـذِهِ الحُـرُوْفِ كَثِيْـرَةً وَاسِـعَةً، وَوُجُـوْهُ هَـذِهِ المُقَارَنَـاتِ مُتَنَوّعَـةً، هَدَفَتْ هَـذِهِ الدِّرَاسَـةُ إِلَـى الْكَشْـفِ عَنْ وَجْـهِ وَاحِدٍ مِنْ وُجُـوْهِ هَـذِهِ المُقَارَنَـاتِ؛ وَلمّـا كَانَـتْ عِبَارَاتُهُمْ، فِـيْ أَثْنَـاءِ عَقْدِ مِثْلِ هَـذِهِ المُقَارَنَـاتِ، مُخْتَلِفَـةً مُتَعَدِّدَةً، مِـنْ أَجْلِ بَيَانِ قِيْمَةِ هَذَا الحَرْفِ، أَوْ ذَاكَ، وَأَنَّـهُ يَنْمَازُ عَنِ الآخَرِ؛ حَصَرْتُ وَجْهَ المُقَارَنَةِ فَقَطْ فِـيْ ضَوْءِ عِبَارَتِهِمْ: هَذَا أَقْعَدُ مِنْ هَذَا.

وَذَكَرَتْ كُتُبُ اللّغَةِ أَنّ (قَعَدَ) ضِدُّ (قَامَ)، وَأَنّهُ، أَيْضًا، بِمَعْنَى (قَامَ)، فَيَكُوْنُ مِنَ الأَضْدَادِ[١]. وَذَكَرُوْا فِيْ مَعَانِيْهِ، أَيْضًا: الدُّنُوَّ، وَالقُرْبَ، قَالَ سِيْبَوَيْهِ: "وَأَنْتَ مِنّى مَقعَدَ القابلةِ، وَذَلِكَ إِذَا دَنَا فَلَزِقَ بِكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيك"[٢]. وَالدُّنُوُّ فِيْ عِبَارَةِ سِيْبَوَيْهِ يَعْنَي الْقُرْبُ، جَاءَ فِي (لِسان العَرب) "قَالَ سِيبَوَيْهِ: وَقَالُوا: هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ القابلةِ أَي فِي القربِ"[٣].

وَقَدْ يَبْدُو لِأَوّلِ وَهْلَةٍ أَنّ قَوْلَ النُّحَاةِ: هَذَا أَقْعَدُ مِنْ هَذَا[٤] غَامِضٌ، لا يُدْرَى مَا المُرَادُ مِنْهُ؟ وَأَنّهُ يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ بَيَانٍ وَتَوْضِيْحٍ؛ فَضْلًا عَنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ بِمَعْنَى القُرْبِ،

(١) ابن القوطية، تهذيب كتاب الأفعال، ٩/٣.

(٢) سيبويه، الكتاب ٤١٣/١.

(٣) ابن منظور: لسان العرب ٣٥٧/٣.

(٤) ينظر: ابن جني المنصف ص١٢٣، اللمع ص٩٥

فَتَرَى بَعْضَهُمْ يَقْرِنُ بِهِ عِبَارَةً أُخْرَى، تَوْضِّحُ المُرَادَ مِنْهُ، كَلَفْظِ: أَوْغَل، فِي قَوْلِ ابْنِ يَعِيْشَ:"(مَا) أَقْعَدُ، وَأَوْغَلُ فِي شَبَهِ (لَيْسَ)"(١)؛ وَلَفْظُ أَبْلَغَ فِي قَوْلِ تَاجِ القرَّاءِ: "... أَنَّهُ فِي التَّعْرِيفِ أَبْلَغُ، وَفِي الوَصْفِ أَقْعَد"(٢)؛ أوْ تَرَى آخَرِيْنَ يَسْتَبْدِلُوْنَ بِلَفْظِ (أَقْعَدَ) لَفْظَ(آكد)، قَالَ السّيُوْطِي فِي النَّفْي بـ(لَنْ وَلَا) : "... من غير أَن يشْتَرط أَن يكون النَّفْي بهَا آكِد من النَّفْي بِلَا"(٣). وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِيْ التَّشْبِيْهِ بِـ(كَأَنَّ وَالكَاف): "... فَقُدِّمَتِ الكَافُ، وَفُتِحَتِ الهَمْزَةُ، وَصَارَ الحَرْفَانِ حَرْفًا وَاحِدًا مَدْلُولًا بِهِ عَلَى التَّشْبِيْهِ وَالتَّوْكِيْدِ"(٤). وبِنَاءً عَلَى مَا سَبَقَ يَكُوْنُ المُرَادُ مِنْ قَوْلِهِمْ: هَذَا أَقْعَدُ مِنْ هَذَا: هَذَا أَبْلَغُ، أَوْ أَوْغَلُ، أَوْ آكَدُ مِنْ هَذَا، فَالعِبَارَاتُ الأَرْبَعُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

ولمّا كَانَتْ عِبَارَةُ (أَقْعَدُ) فِيْ كَلَامِهِمْ أكثرَ دَوَرَانًا واسْتِعْمَالًا من غيرها، آثَرَتِ الدِّرَاسَةُ جَعْلَهَا جُزْءًا مِنْ عُنْوَانِهَا. وَلَمْ أَجِدْ فِي الحَدِيثِ أَحَدًا- فِيْ حُدُوْدِ مَا اطّلَعْتُ عَلَيْهِ- تتبّعَ العِبَارَةَ، وَبَيَّن القَصْدَ مِنْهَا فِيْ حِرُوفِ المعَانِي نَحْوًا وَدِلَالَةً؛ لِذَا عَزَمْتُ عَلَى أَنْ أُجَلّيَ ذَلِكَ، مُبَيِّنًا ظَوَاهِرَ هَذا القُعُوْدِ، وَعِلَلَهُ؛ وكَذَا في القَدِيمِ لمْ أجد أحدًا أَفْرَدَ مُصَنفًا في بَيانِ القَصدِ مِنْ قَولِهم: هذا أقعد من هذا، غير أنهم أشاروا إلى مرادهم منها إشارات، فرقوها في مصنفاتهم النحوية.

وَقَدْ تَوَصَّلَتِ الدِّرَاسَةُ إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ المَبَاحِثِ المُتَّصِلَةِ بِالمَوْضُوْعِ، سِيْقَتْ مُتَوَالِيَةً وَفْقَ التَّشَابُهِ فِيْ مَعْنَى القُعُوْدِ، وَشَكّلَ جَمْعُهَا، وَتَآلُفُهَا شَيْئًا دَالّا، فِيْ سِيَاقِ الدَّرْسِ المُتَّصِلِ بالحروف النّحْوِيَّةِ.

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٢٦٩/١.

(٢) تاج القراء: غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٧٢/١ ـ ١٧٣.

(٣) السيوطي: همع الهوامع ٣٦٥/٢.

(٤) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد ٢/ ٦.

وَقَدْ تَكَوَّنَ هَذَا البَحْثُ بالإضافة إلى مُلَخَّصَيه، وَمُقَدِّمَته، وثَبَتِ مَصَادره، ومراجعه من **عَشَرَةِ مبَاحث**، هي:

- **(إِذَا) أَقْعَدُ مِنْ (مَتَى) فِي شَبَهِ الحَرْفِ.**
- **السِّينَ أَقْعَدُ فِي شَبَهِ غَالِبِ الحُرُوفِ مِنْ (سَوْفَ).**
- **(إِذَا) أَقْعَدُ مِنْ (حَيْثُ) فِي الشَّرْطِ.**
- **(لَا) أَقْعَدُ فِي النَّفْيِ مِنْ (لَنْ).**
- **(مَا) أَقْعَدُ فِي شَبَهِ (لَيْسَ) مِنْ (لَا).**
- **(إِمَّا) "أَقْعَدُ فِي لَفْظِ الشَّكِّ مِنْ (أَوْ).**
- **(إِلَى) فِي اسْتِعْمَالِهَا لِانْتِهَاءِ الغَايَةِ أَقْعَدُ مِنْ (حَتَّى).**
- **كَأَنَّ أَقْعَدُ فِي التشبِيهِ مِنَ الكَافِ.**
- **(بَلْ) أَقْعَدَ مِنْ (لَكِنْ) فِي حُرُوفِ العَطْفِ.**
- **(الَّذِي) أَقْعَدَ مِنْ (مَا) فِي الوَصْفِ.**

وهذا بيان بهذه المباحث يتصل معنى هذه المباحثة:

المبحث الأول

إِذَا وَمَتَى

يَتَّصِلُ مَعْنَى هَذِهِ المَباحَثة- في ضوء مغزى هَذا البَحْث- بِكَوْنِ (إِذَا) أَقْعَدَ مِنْ (مَتَى) فِي شَبَهِ الحَرْفِ؛ وَأَنَّهُ، وَفْقَ ذَلِكَ، جَازَ أَنْ تُمَالَ (مَتَى)، ومُنعت (إِذَا) مِنَ الإِمَالَةِ. وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّ (مَتَى) إِنَّمَا أُمِيلَتْ، كَمَا يرى ابْنُ جِنِّي؛ "لِأَنَّهَا اسْمٌ، فَدَخَلَهَا مَا يَكُونُ أَمَارَةً لِلْأَسْمَاءِ، وَهُوَ الإِمَالَةُ ... فَأَمَّا (إِذَا) فَإِنَّمَا امْتَنَعَتْ مِنَ الإِمَالَةِ، وَإِنْ كَانَتِ اسْمًا؛ لِأَنَّهَا أَقْعَدُ فِي شَبَهِ الحَرْفِ مِنْ (مَتَى)؛ لِأَنَّهَا مُحْتَاجَةٌ إِلَى الإِضَافَةِ، مُفْتَقِرَةٌ إِلَى مَا بَعْدَهَا، وَأَمَّا (مَتَى)[1]، فَهِيَ فِي كِلَا مَوْضِعَيْهَا: الِاسْتِفْهَامِ، وَالشَّرْطِ، غَيْرُ مُضَافَةٍ، فَهِيَ أَشْبَهُ بِالأَسْمَاءِ القَائِمَةِ بِأَنْفُسِهَا"[2]

وَيُفِيدُ كَلَامُ ابْنِ جِنِّي أَنَّ كِلْتَا الكَلِمَتَيْنِ اسْمٌ، وَأَنَّ مِنْ خَصَائِصِ الأَسْمَاءِ، وَعَلَامَاتِهَا أَنْ تُمَالَ؛ لِأَنَّهَا تَقُومُ بِأَنْفُسِهَا، وَلَا تَفْتَقِرُ إِلَى مَا بَعْدَهَا، وَوَفْقَ هَذَا الأَصْلِ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُمَالَ (مَتَى) وَ(إِذَا)؛ لِكَوْنِهِمَا اسْمَيْنِ، غَيْرَ أَنَّهُ أُمِيلَتْ (مَتَى)، اسْتِفْهامًا كَانَتْ، أَوْ شَرْطًا؛ لِأَنَّهَا تَقُومُ بِنَفسِهَا، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى مَا بَعْدَهَا، أَمَّا (إِذَا)، فَلَمْ تُمَلْ؛ لِأَنَّهَا أَقْعَدُ فِي شَبَهِ الحَرْفِ مِنْ نَظِيرَتِهَا (مَتَى)؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ مُلَازِمٌ لِلتَّخْصِيصِ بِالإِضَافَةِ، مُفْتَقِرٌ إِلَى مَا بَعْدَهُ، وَلَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ؛ كَمَا أَنَّ الحَرْفَ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ أَبَدًا مُفْتَقِرٌ إِلَى مَا بَعْدَهُ.

---

(١) وينظر: الأشموني: وابن هشام: مغني اللبيب، ص ١٢٧شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٥١/٢، وحسن: النحو الوافي ٢٧٩/٢..

(٢) ابن جني: المنصف ص ١٢٣.

وَالإِمَالَةُ تَعْنِي "أَنْ تُمِيلَ الأَلِفَ نَحْوَ اليَاءِ، والفَتْحةَ نَحْو الكسْرةِ"(١)، أوْ هِي- كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ-: ""أَنْ يُنْحَى جَوَازًا فِي فِعْلٍ، أوْ اسْمٍ مُتَمَكِّنٍ بِالفَتْحَةِ نَحْوَ الكَسْرَةِ، وَبِالأَلِفِ نَحْوَ اليَاءِ"(٢). وَوَفْقَ هَذَا التعريف لمفهوم الإمالة كَانَ يَنْبَغِي أَلَّا تُمَالَ (مَتَى)، وَ(إِذَا) مَعًا؛ لِكَوْنِهِمَا اسْمَيْنِ مَبْنِيَّيْنِ، غَيْرَ أَنَّهُ، كَمَا سَبَقَ، أُمِيلَتْ (مَتَى)، دُونَ (إِذَا)، لِلْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ جِنِّي.

وَقَدْ تَكُونُ إِمَالَةُ (مَتَى) مِمَّا شَذَّ فِي بَابِ الإِمَالَةِ، وَلَهُ وَجْهٌ مِنَ القِيَاسِ، يَرْتَدُّ إِلَى كَوْنِ (إِذَا) أَقْعَدَ فِي شَبَهِ الحَرْفِ مِنْ نَظِيرَتِهَا (مَتَى). فَقَدْ ذَكَرَ العُكْبَرِيُّ ضِمْنَ شَوَاذِّ بَابِ الإِمَالَةِ (أَنَّى)، وَذَكَرَ أَنَّ "وَجْهَ إِمَالَتِهَا أَنَّهَا اسْمٌ تَامٌّ"(٣). وَمَا ذَكَرَهُ العُكْبَرِيُّ فِي (أَنَّى) مُتَحَقِّقٌ فِي (مَتَى)، أَعْنِي أَنَّهَا اسْمٌ تَامٌ، غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى مَا بَعْدَهُ. وَأَجَازَ الزَّمَخْشَرِيُّ، أَيْضًا، إِمَالَةَ بَعْضِ غَيْرِ المُتَمَكِّنِ مِن الأَسْمَاءِ، وَمَنَعَ بَعْضًا مِنْهَا، إِذْ قَالَ: "وَالأَسْمَاءُ غَيْرُ المُتَمَكِّنَةِ يُمَالُ مِنْهَا المُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ، نَحْوُ: ذَا، وَمَتَى وَأَنَّى، وَلَا يُمَالُ مَا لَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ، نَحْوُ مَا الاسْتِفْهَامِيَّةِ، أَوِ الشَّرْطِيَّةِ، أَوِ المَوْصُولَةِ، أَوِ المَوْصُوفَةِ؛ وَنَحْوُ (إِذَا)"(٤).

---

(١) ابن السراج: الأصول في النحو ٣/١٦٠.

(٢) ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٣٢٥.

(٣) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٤٥٧ . ٤٥٨.

(٤) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب ص ٤٧٤.

المبحث الثاني

سَوْفَ وَالسِّينُ

ذَكَرَ النُّحَاةُ أَنَّ السِّينَ أَقْعَدُ فِي شَبَهِ غَالِبِ الحُرُوفِ مِنْ (سَوْفَ). وَتَفْسِيرُ هَذَا الذِّكْرِ يَبْدَأُ مِنْ نِقَاشِهِمُ الفُرُوقَ بَيْنَ السِّينِ وَ(سَوْفَ)، ومَا يَعْنِينَا مِنْ هَذِهِ الفُرُوقِ مَا اتَّصَلَ بِمَقْصِدِ هَذَا البَحْثِ.

فَقد ذَكَرُوا أَنَّ (سَوْفَ) "تَنْفَرِدُ عَنِ السِّينِ بِدُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهَا، نَحْوُ: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}[الضُّحى:٥]"(١). وَوَجْهُ ذَلِكَ – كَمَا نَقَلَ عُضَيْمَةُ عَنِ ابْنِ الخَشَّابِ مِنَ (المُرْتَجَلُ)– أَنَّ "(سَوْفَ) أَشْبَهُ بِالأَسْمَاءِ مِنَ السِّينِ؛ لِكَوْنِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٌ، وَالسِّينُ أَقْعَدُ فِي شَبَهِ الحَرْفِ؛ لِكَوْنِهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَاخْتَصَّتْ (سَوْفَ) بِجَوَازِ دُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهَا، بِخِلَافِ السِّينِ"(٢). وَمَا فِي (المُرْتَجِلُ) يَخْلُو مِنْ عِبَارَةِ (أَقْعَدُ فِي ...)، وَلَكِنَّهُ مُتَضَمِّنٌ لِمَعْنَاهُ. فَفِيهِ "وَتَتَّصِلُ السِّينُ بِالفِعْلِ اتِّصَالًا أَشَدَّ مِن اتِّصَالِ (سَوْفَ) بِهِ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهَا ـ أَعْنِي السِّينَ ـ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَهِيَ أَشْبَهُ بِمَا عَلَيْهِ غَالِبُ الحُرُوفِ فِي اللَّفْظِ، وَ(سَوْفَ) عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، فَهِيَ قَرِيبَةُ الشَّبَهِ مِنْ صِيَغِ الأَسْمَاءِ ... وَلِذَلِكَ سَاغَ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى (سَوْفَ) فِي مِثْلِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}، وَلَمْ يَجُزْ دُخُولُهَا فِي السِّينِ، فَلَا تَقُولُ مَثَلًا: وَلَسَأُكْرِمُكَ"(٣).

وَإِذَا كَانَ ابْنُ الخَشَّابِ بَنَى عَلَى مَعْنَى هَذِهِ المَسْأَلَةِ أَنَّ اللَّامَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى السِّينِ، فَقَدْ أَجَازَهُ السِّيرَافِيُّ(٤)، وَالسَّمَاعُ يَعْضُدُهُ. فَقَدْ قَرَأَ طَلْحَةُ ابْنُ مُصَرِّفٍ

---

(١) ابن هشام: مغني اللبيب ص ١٨٥.

(٢) عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٧٩/٢.

(٣) ابن الخشاب: المرتجل في شرح الجمل ص ١٦ ـ ١٧.

(٤) السيوطي: همع الهوامع ٥٩٤/٢ ـ ٥٩٥.

قَوْلَ اللهِ تَعَالَى: {لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا}[مريم:٦٦]: {لَسَأُخْرَجُ حَيًّا}(١). وَفِي مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ {وَلَسَيُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}(٢). وَفِي هَذَا انْتِقَاصٌ مِنْ كَوْنَ السِّينِ أَقْعَدَ فِي شَبَهِ غَالِبِ الحُرُوفِ مِنْ (سَوْفَ).

وَإِذَا كَانَتِ السِّينُ أَقْعَدَ فِي شَبَهِ غَالِبِ الحُرُوفِ مِنْ (سَوْفَ)، فَإِنَّهُمَا يَتَشَابَهَانِ فِي أَنَّهُمَا يَتَنَزَّلَانِ مَنْزِلَةَ الجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ، وَصَارَا مِنْ صِيغَتِهِ، فَهُمَا مِنْه بِمَنْزِلَةِ الأَلِفِ وَاللَّامِ إِذا دَخَلَا عَلَى الِاسْمِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا تَقْصُرَانِ الفِعْلَ لِوَقْتٍ بِعَيْنِهِ، هُوَ المُسْتَقْبَلُ، بَعْدَ أَنْ كَانَ شَائِعًا فِيهِ، وَفِي الحَالِ، كَمَا تَقْصُرُ الأَلِفُ وَاللَّامُ الِاسْمَ عَلَى وَاحِدٍ بِعَيْنِهِ بَعْد أَنْ كَانَ عَامًّا شَائِعًا(٣).

وَقَالَ الحَازِمِيُّ فِي هَذَا المَعْنَى: لِأَنَّ ارْتِبَاطَهُمَا "بِالمَعْنَى مُتَعَلِّقٌ بِالفِعْلِ المُضَارِعِ، فَحِينَئِذٍ لَوْ قِيلَ: سَوْفُ يُصَلِّي زَيْد، (سَوْفَ) دَلَّتْ عَلَى تَأْخِيرِ زَمَنِ الفِعْلِ مِنَ الحَالِ إِلَى المُسْتَقْبَلِ البَعِيدِ. إِذًا لَهَا أَثَرٌ فِي المَعْنَى، فَنُزِّلَتْ مَنْزِلَةَ الجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ"(٤). وَبَنَى النُّحَاةُ عَلَى هَذِهِ المَنْزِلَةِ أَنَّهُمَا لَا يَعْمَلَانِ بِالفِعْلِ، وَإِنِ اخْتَصَّا بِهِ: لِأَنَّ "أَحَدَ الأَجْزَاءِ لَا يَعْمَلُ فِي سَائِرِهِ"(٥).

(١) الزمخشري: الكشاف ٣٢/٣.
(٢) ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٤٩٤/٥.
(٣) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣١/١، وابن يعيش:، شرح المفصل ٤١٧/١.
(٤) الحازمي: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص ٨٤.
(٥) الملك المؤيد: الكناش في فني النحو والصرف ١٤٩/٢.

المبحث الثالث

حَيْثُ وَإِذَا

تُنَاقِشُ هَذِهِ المُبَاحَثَةُ إِشَارَةَ النَّحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّ (إِذَا) أَقْعَدُ مِنْ (حَيْثُ) فِي الشَّرْطِ. وقَبْلَ تَفْسِيرِ هَذِهِ الإِشَارَةِ أَلْمِعُ إِلَى أَنَّ (مَا) الحَرَفِيَّةَ الزَّائِدَةَ تَدْخُلُ عَلَى بَعْضِ الأَدَوَاتِ، فَتُؤَثِّرُ فِيهَا مِنْ حَيْثُ المَعْنَى وَالعَمَلُ، وَمِنْ هَذِهِ الأَدَوَاتِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا (مَا) (حَيْثُ) وَ(إِذَا).

فَقَدْ ذَكَرَ الأَسْتَرَابَاذِيُّ أَنَّ (حَيْثُ) مِثْلُ (إِذَا) كَلِمَةٌ مُتَضَمِّنَةٌ لِمَعْنَى الشَّرْطِ، وَأَنَّ (إِذَا) أَقْعَدُ فِي الشَّرْطِ مِنْ (حَيْثُ)، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ، فَإِذَا دَخَلَتْ (مَا) عَلَى (حَيْثُ)، صَارَتْ حَيْثُ شَرْطِيَّةً جَازِمَةً، بِخِلَافِ (إِذَا) الَّتِي لَا تَجْزِمُ، وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا (مَا)، وَهَذَا كَلَامُهُ: "وَقَالَ المُبَرِّدُ[1]: إِذْمَا بَاقِيَةٌ عَلَى اسْمِيَّتِهَا، وَ(مَا) كَافَّةٌ لَهَا عَنْ طَلَبِ الإِضَافَةِ، مُهَيِّئَةٌ لِلشَّرْطِ وَالجَزْمِ، كَمَا فِي (حَيْثُ)، فَإِنَّهَا صَارَتْ بِـ(مَا)، بِمَعْنَى المُسْتَقْبَلِ، وَجَازِمَةً. وَأَمَّا الِاعْتِرَاضُ بِـ(إِذَامَا)، فَلَا يَلْزَمُ، إِذْ رُبَّمَا اخْتَصَّ بَعْضُ الكَلِمَاتِ بِبَعْضِ الأَحْكَامِ اخْتِيَارًا مِنْهُمْ، بِلَا مُرَجِّحٍ. أَلَا تَرَى أَنَّ (حَيْثُ) مِثْلُ (إِذَا) مُتَضَمِّنٌ لِمَعْنَى الشَّرْطِ، بَلْ (إِذَا) أَقْعَدُ فِيهِ، وَيَجْزِمُ (حَيْثُ) مَعَ (مَا) دَوْنَ (إِذَا)"[2].

وَكَانَتْ (إِذَا) أَقْعَدَ مِنْ (حَيْثُ) فِي الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ حَيْثُ فِي الأَصْلِ اسْمُ مَكانٍ خَالٍ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ، لَازِمُ الإِضَافَةِ إِلَى جُمْلَةٍ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ شَرْطًا جَازِمًا، إِلَّا وَ(مَا) فِيهِ لَازِمَةٌ لَهُ[3]، "عِوَضًا مِنَ الإِضَافَةِ"[4]، وَتَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ حَالَةِ الأَصْلِ؛ مِنْ

---

(١) المبرد: المقتضب ٢/٤٨ ـ ٤٩.

(٢) الأستراباذي: شرح الكافية في النحو، ٢/٢٥٤.

(٣) ابن السراج: الأصول في النحو ٢/١٦٠.

(٤) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد ١/٢١٦.

كَوْنِهِ اسْمَ مَكانٍ خَالِيًا مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ[١]، إِلَى حَالٍ أُخرَى، حِينَ صَارَ جَازِمًا بِـ(مَا)، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ[٢]:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ... ـهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

وَلَسْتُ بِصَدَدِ اسْتِقْصَاءِ خِلَافِهِمْ فِي شَرْطِيَّةِ (إِذَا)، أَوْ (إِذَامَا)، وَالجَزْمِ بِهِمَا، فَالمَقَامُ لَا يَتَّسِعُ لِمِثْلِ ذَلِكَ هَهُنَا، وَلِكِنَّنِي أَذْكُرُ شَيْئًا مِنْهُ يَنْفَعُنَا فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ.

فَابْنُ مَالِكٍ يُنْبِئُ بِأَنَّ كَوْنَ (إِذَا) مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى الشَّرْطِ هُوَ أَكْثَرُ مَوَاقِعِ اسْتِعْمَالِهَا، وَلِذَلِكَ تَقَعُ الفَاءُ بَعْدَهَا، عَلَى حَدِّ وُقُوعِهَا بَعْدَ (إِنْ)، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُواْ}[الأنفال:٤٥]، وَأَيْضًا كَثُرَ وُقُوعُ الفِعْلِ بَعْدَهَا مَاضِيَ اللَّفْظِ، مُسْتَقْبَلَ المَعْنَى، كَقَوْلِكَ: إِذَا جِئْتَنِي أُكْرِمْكَ[٣]، ثُمَّ ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ مَنَعَتْهَا الجَزْمَ مَعَ أَنَّ كَوْنَهَا مُتَضَمِّنَةً لِمَعْنَى الشَّرْطِ يَقْتَضِي أَنْ تَجْزِمَ: الأَوَّلُ أَنَّ تَضَمُّنَهَا لِمَعْنَى الشَّرْطِ لَيْسَ بِلَازِمٍ فِيهَا، فَقَدْ تَتَجَرَّدُ مِنْهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى}[النجم:١]، والأَمْرُ الثَّانِي أَنَّهَا تُضَافُ إِلَى مَا يَلِيهَا، وَالمُضَافُ يَقْتَضِي جَرًّا، لَا جَزْمًا، وَهِيَ إِذَا جُزِمَ بِهَا فِي الشِّعْرِ، فَلَيْسَتْ بِمُضَافَةٍ إِلَى الجُمْلَةِ، وَبِنَاؤُهُ –حَينَئِذٍ– لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى (إِنِ) الشَّرْطِيَّةِ. وَالأَمْرُ الثَّالِثُ أَنَّ مَا يَلِيهَا مُتَيَقَّنُ الوُقُوعِ، أَوْ فِي حُكْمِ المُتَيَقَّنِ، كَقَوْلِكَ: أَجِيئُكَ إِذَا دَعَوْتَنِي، بِخِلَافِ مَا يَلِي (إِنْ)، فَإِنَّ وُقُوعَهُ وَعَدَمَ وُقُوعِهِ لَا رُجْحَانَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ، فَلَمَّا خَالَفَتْهَا (إِذَا)، لَمْ يُجْزَمْ بِهَا إِلَّا فِي الشِّعْرِ[٤]؛ لِأَنَّ فِيهَا مَا فِي (إِنْ)

(١) المصدر السابق ٤/٧٢.

(٢) البيت بلا نسبة في: ناظر الجيش: تمهيد القواعد ٩/٤٣٢٧، وفي خزانة الأدب، ص٧٠، وشرح عمدة الحافظ، ص٣٦٥.

(٣) وينظر: المرادي: الجنى الداني ص ٣٦٧.

(٤) وينظر: المرادي: الجنى الداني ص ٣٦٧.

مِنْ رَبْطِ جُمْلَةٍ بِجُمْلَةٍ، وَإِنْ لمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهَا لَازِمًا[١]. وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: "وَقَدْ جَازُوا بِهَا فِي الشِّعْرِ مُضْطَرِّينَ، شَبَّهُوهَا بِـ(إِنْ)، حَيْثُ رَأَوْهَا لِمَا يُسْتَقْبَلُ، وَأَنَّهَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْ جَوَابٍ"[٢].

وَلَا أَدْرِي عَلَامَ بَنَى بَعْضُ المُحْدَثِينَ كَلَامَهُ إِذْ قَالَ: "وَدِلَالَةُ (إِذَا) عَلَى الشَّرْطِيَّةِ غَرِيبٌ عِنْدَ النُّحَاةِ"[٣]؟ فَمَا سَبَقَ حَقَّقَ شَرْطِيَّتَهَا، وَأَظْهَرَ أَنَّهُ لَيْسَ غَرِيبًا.

وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ يَعِيشَ أَنَّ (إِذَا) تَجْزِمُ مَعَ (مَا). قَالَ: "وَتَقُولُ فِي (إِذَامَا): إِذَا مَا تَأْتِنِي أُحْسِنْ إِلَيْكَ ... وَرُبَّمَا جُوزِي بِـ(إِذَا) مِنْ غَيْرِ (مَا)، وَهُوَ قَلِيلٌ، لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الشِعْرِ. قَالَ قَيْسُ بْنُ الخَطِيمِ[٤]:

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

وَقَالَ الفَرَزْدَقُ :

يَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَمَدَت نِيرَانُهُم تَقِدِ"[٥].

فَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ يَعِيشَ هَذَا يَدْفَعُ قَوْلَ الأَسْتَرَابَاذِيّ: "وَأَمَّا الِاعْتِرَاضُ بِـ(إِذَامَا)، فَلَا يَلْزَمُ، إِذْ رُبَّمَا اخْتَصَّ بَعْضُ الكَلِمَاتِ بِبَعْضِ الأَحْكَامِ اخْتِيَارًا مِنْهُمْ، بِلَا مُرَجِّحٍ"، وَيُؤَكِّدُ أَنَّ (إِذَا) تَجْزِمُ بِـ(مَا)، وَبِدُونِ (مَا).

وَمِمَّا يُذْكَرُ شَاهِدًا عَلَى الجَزْمِ بِـ(إِذَا)، غَيْرُ مَا أَنْشَدَهُ ابْنُ يَعِيشَ، وَأَنَّهُ ضَرُورَةٌ

---

(١) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد ٢/٢١١. وينظر: ٤/٨١.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/٦١.

(٣) حسن: النحو الوافي ٤/٤٤٠.

(٤) ابن الخطيم: ديوان قيس بن الخطيم ص ٨١، وسيبويه،٣ /٦١.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٤/٢٧٢.

عِنْدَهُم، قَوْلُ الشَّاعِرِ:[١]

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:[٢]

وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَارْجُ الغِنَى وَإِلَى الَّذِي يُعْطِي الرَّغَائِبَ فَارْغَبِ

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ[٣]:

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا لَهَا وَاكِفٌ مِنْ دَمْعِ عَينِكَ يَسْجُمِ

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ[٤]:

وَإِذَا نُطَاوِعْ أَمْرَ سَادَتِنَا لَا يَثْنِنَا بُخْلٌ وَلَا جُبْنُ

وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ مُعَقِّبًا عَلَى قَوْلِهِ: وَإِذَا نُطَاوِعْ ...: "وَلَيْسَ قَائِلُ هَذَا مُضْطَرًّا،؛ لِأَنَّهُ لَوْ رَفَعَ (نُطَاوِع)، لَمْ يَكْسِرِ الوَزْنَ، وَلَمْ يُزَاحِفْهُ"[٥]. وَ"الزِّحَافُ فِي الشِّعْرِ كَالرُّخْصَةِ فِي الدِّينِ، لَا يَقْدُمُ عَلَيْهَا إِلَّا فَقِيهٌ"[٦]. وَذَكَرَ ابْنُ رَشِيقٍ: أَنَّ الزِّحَافَ ما يَلْحَقُ "مَوَازِينَ الشِّعْرِ مِنْ نَقْصٍ، أَوْ زِيَادَةٍ، أَوْ تَقْدِيمِ حَرْفٍ، أَوْ تَأْخِيرِهِ، أَوْ تَسْكِينِهِ، وَلَا يَكَادُ يَسْلَمُ مِنْهُ شِعْرٌ"[٧].

---

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣ /١٥٩٣.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٩١٦.

(٣) البيت لبعض السلوليين في: سيبويه: الكتاب ٦٢/٣.

(٤) البيت بلا نسبة في: ثعلب: مجالس ثعلب ٧٤/١.

(٥) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد ٨٢/٤.

(٦) القيرواني: زهر الآداب وثمر الألباب ٦٩٤/٣.

(٧) ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١٣٨/١.

المبحث الرابع

لَا ولَنْ

تُنَاقِشُ هَذِهِ المُبَاحَثَةُ إِشَارَةَ الفَرَّاءِ إِلَى أَنَّ (لَا) أَقْعَدُ فِي النَّفْيِ مِنْ (لَنْ). وَمَعْنَى هَذِهِ المَسْأَلَةِ يَتَّصِلُ بِدِلَالَتِهِمَا عَلَى النَّفْيِ. فَفِي أَثْنَاءِ بَيَانِهِ أَقْوَالَ النُّحَاةِ فِي أَصْلِ (لَنْ)، ذَكَرَ السُّيوطِيُّ أَنّ الفَرّاءَ قَالَ: "هِيَ لَا النَّافِيَةُ، أُبْدِلَ مِنْ أَلِفِهَا نُونٌ. وَحَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ اتِّفَاقُهُمَا فِي النَّفْيِ، وَنَفْيِ المُسْتَقْبَلِ، وَجَعَلَ (لَا) أَصْلًا؛ لِأَنَّهَا أَقْعَدُ فِي النَّفْيِ مِنْ (لَنْ)؛ لِأَنَّ (لَنْ) لَا تَنْفِي إِلَّا الْمُضَارِعَ"[١].

وَقَالَ غَيْرُ السُّيُوطِيِّ: إِنَّ الَّذِي حَمَلَ الفَرّاءَ عَلَى مَا قَالَ فِي أَصْلِ (لَنْ) أَنَّ (لَا) أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا مِنْ (لَنْ)[٢]، وَفِي هَذَا دِلَالَةٌ عَلَى كَوْنِهَا أَقْعَدَ مِن (لَنْ) فِي النَّفْيِ. وَقِيلَ: إِنَّ حُجَّةَ الفَرّاءِ أَنّ "الأَلِفَ وَالنُونَ فِي البَدَلِ أَخَوَانِ، فَكَمَا تُبْدَلُ النُونُ أَلِفًا فِي الوَقْفِ فِي نَحْوِ: { لَنَسْفَعًا}[العلق:١٥]، كَذَلِكَ تُبْدَلُ النُّون أَلِفًا فِي نَحْوِ: زَيْدَا"[٣].

وَكَانَ الفَرَّاءُ قد أَشَارَ إِلَى تَوَغُّلِ (لَا) فِي النَّفْيِ، حِينَ قَارَنَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (مَا)، وَجَعَلَهَا "أَشْبَهَ بِـ(لَيْسَ) مِنْ (مَا)؛ مُحْتَجًّا بِأَنَّكَ تَقُولُ: عَبْدُ اللهِ لَا قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ، كَمَا تَقُولُ: عَبْدُ اللهِ لَيْسَ قَاعِدًا وَلَا قَائِمًا، وَأَنَّكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: عَبْدُ اللهِ مَا قَائِمٌ، وَلَا قَاعِدٌ.[٤]

وَخَالَفَ ابنُ يَعِيشَ الفَرَّاءَ، وَعَدَّ (لَنْ) أَبْلَغَ فِي نَفْيِ الفِعْلِ المُضَارِعِ "مِنْ (لَا)؛ لِأَنَّ (لَا) تَنْفِي يَفْعَلُ، إِذَا أُرِيدَ بِهِ المُسْتَقْبَلُ، وَ(لَنْ) تَنْفِي فِعْلًا مُسْتَقْبَلًا قَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ

---

(١) السيوطي: همع الهوامع ٢/٣٦٥.

(٢) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٣٥٨.

(٣) المالقي: رصف المباني ص٣٥٥.

(٤) ينظر: الفراء، معاني القرآن ٢/٤٣.

السِّينُ، وَ(سَوْفَ)"[١].

وَمَذْهَبُ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ (لَنْ) وَ(لَا) تَتَسَاوَيَانِ فِي نَفْيِ المُسْتَقْبَلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا أَقْعَدَ، وَآكَدَ مِنَ الأُخْرَى[٢]. وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ إِذْ قَالَ: "وَإِذَا قَالَ: هُوَ يَفْعَلُ، وَلَمْ يَكُنِ الفِعْلُ وَاقِعًا، فَنَفْيُهُ: لَا يَفْعَلُ ... وَإِذَا قَالَ: سَوْفَ يَفْعَلُ، فَإِنَّ نَفْيَهُ: لَنْ يَفْعَلَ"[٣]. وَهَذَا، أَيْضًا، خِلَافُ قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ: إِنَّ "لَنْ لِتَأْكِيدِ مَا تُعْطِيهِ لَا مِنْ نَفْيِ المُسْتَقْبَلِ. تَقُولُ: لَا أَبْرَحُ اليَوْمَ مَكَانِي، فَإِذَا وَكَّدْتَ وَشَدَّدْتَ، قُلْتَ: لَنْ أَبْرَحَ اليَوْمَ مَكَانِي. قَالَ اللهُ تَعَالَى: "{لاَ أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ}[الكهف:٦٠]، وَقَالَ تَعَالَى: {فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىَ يَأْذَنَ لِي أَبِي}[يوسف:٨٠]"[٤]، بَلْ إِنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ، كَمَا نَقَلَ عَنْهُ السُّيوطِيُّ، ذَهَبَ إِلَى أَنَّ (لَنْ) تُفِيدُ تَأْبِيدَ النَّفْيِ، وَأَنَّ قَوْلَكَ: لَنْ أَفْعَلَهُ، كَقَوْلِك: لَا أَفْعَلُهُ أَبَدًا، وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْله تَعَالَى: {لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا}[الحج:٧٣] وَأَبْطَلَ النُّحَاةُ هَذَا القَوْلَ[٥].

وَقَدْ أَيَّدَ الدَّرْسُ المُقَارَنُ الحَدِيثُ أَنَّ (لَنْ) هِيَ (لَا النَّافِيَةُ)، أُبْدِلَ مِنْ أَلِفِهَا نُونٌ ، فَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ المُسْتَشْرِقِينَ أَنَّ أَصْلَ النَّفْيِ فِي العَرَبِيَّةِ يَكُونَ بِـ(لَا) وَ(مَا) وَأَنَّ العَرَبِيَّةَ اشْتَقَّتْ مِنْ (لَا) أَدَوَاتٍ مِنْهَا الأَدَاةُ (لَنْ)[٦]. وَفِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى مَعنَى هَذَا البَحْث، وَأَنَّ (لَا) أَقْعَدُ مِنْ (لَنْ) فِي النَّفْيِ.

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٣٧/٥.

(٢) السيوطي: همع الهوامع ٣٦٥/٢.

(٣) سيبويه: الكتاب ١١٧/٣.

(٤) الزمخشري: المفصل ص٤٠٧. وينظر: الكشاف: ١٥٤/٢.

(٥) ينظر: السيوطي: همع الهوامع ٣٦٥/٢ ـ ٣٦٦.

(٦) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص ١٦٩.

المبحث الخامس

مَا وَلَا

أَنْبَأَ النَّحْوِيُّونَ أَنَّ (مَا) أَقْعَدُ، وَأَوْغَلُ فِي شَبَهِ (لَيْسَ) مِنْ (لَا). وَلِإِيْضَاحِ مَعْنَى ذَلِكَ أَشِيرُ، اِبْتِدَاءً، إِلَى أَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ حُرُوفٌ؛ لِشَبَهٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَيْسَ، وَلِكُلِّ حَرْفٍ شَرَائِطُ خَاصَّةٌ بِهِ، نَصَّ عَلَيْهَا النُّحَاةُ. وَمَا يَعْنِينَا مِنْ هَذِهِ الحُرُوفِ، مَا اتَّصَل بِمَعْنَى هَذَا البَحْثِ وَمَقْصَدِهِ، وَذَلِكَ الحَرْفَانِ (مَا) وَ(لَا).

فَحُكْمُ (لَا) حُكْمُ (مَا) فِي الشَّبَهِ وَالإِعْمَالِ، غَيْرَ أَنَّ "(مَا) أَقْعَدُ، وَأَوْغَلُ فِي شَبَهِ (لَيْسَ)؛ لِأَنَّ (مَا) لِنَفْيِ مَا فِي الحَالِ، لَا غَيْرُ، وَ(لَا) قَدْ يَكُونُ لِنَفْيِ المَاضِي، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى}[القيامة:٣١]؛ أَيْ: لَمْ يُصَدِّقْ، وَلَمْ يُصَلِّ[١]. وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[٢]:

وَأَيُّ أَمْرِ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهْ

أَيْ: لَمْ يَفْعَلْهُ، فَلَمَّا كَانَتْ (مَا) أَلْزَمَ لِنَفْيِ مَا فِي الحَالِ، كَانَتْ أَوْغَلَ فِي الشَّبَهِ بِـ(لَيْسَ) مِنْ (لَا)؛ فَلِذَلِكَ قَلَّ اسْتِعْمَالُ (لَا) بِمَعْنَى (لَيْسَ)، وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ (مَا). فَكَانَتْ لِذَلِكَ أَعَمَّ تَصَرُّفًا، فَعَمِلَتْ فِي المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ، نَحْوُ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَمَا أَحَدٌ مِثْلَكَ، وَ(لَا) لَيْسَ لَهَا عَمَلٌ إِلَّا فِي النَّكِرَةِ، نَحْوُ: لَا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ"[٣].

وَلَا يَخْفَى وُضُوحُ كَلَامِ ابْنِ يَعِيشَ. وَلَكِنَّنِي أُنَبِّهُ إِلَى الآتِي، وَفِي ذَلِكَ اعْتِرَاضٌ عَلَى كَوْنِ (مَا) أَقْعَدَ فِي شَبَهِ (لَيْسَ) مِن (لَا).

---

(١) ينظر: ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة ص ٩٠.

(٢) البيت بلا نسبة في: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٥/١.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٢٦٩/١. وينظر: ١٢٢/٢، والعكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ١٧٥/١.

فَابْنُ يَعِيشَ ذَكَرَ بِنَاءً عَلَى هَذِهِ المَسْأَلَةِ الآتِيَ:

١ ـ "(مَا) أَقْعَدُ، وَأَوْغَلُ فِي شَبَهِ (لَيْسَ)". وَهَذا خِلَافُ مَا ذَكَرَهُ الفَرّاءُ، إِذْ قَالَ: "إِنَّ (لَا) أَشْبَهُ بِـ(لَيْسَ) مِنْ (مَا). أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: عَبْدُ اللهِ لَا قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ، كَمَا تَقُولُ: عَبْدُ اللهِ لَيْسَ قَاعِدًا وَلَا قَائِمًا، وَلَا يَجُوزُ: عَبْدُ اللهِ مَا قَائِمٌ، وَلَا قَاعِدٌ"(١).

٢ ـ أَنَّ "(مَا) لِنَفْيِ مَا فِي الحَالِ، لَا غَيْرُ، وَ"(مَا) أَلْزَمُ لِنَفْيِ مَا فِي الحَالِ". وَلَكِنَّهَا، أَيْضًا، تُسْتَعْمَلُ كَـ(لَا) لِنَفْيِ المَاضِي، قَالَ الغَلَاييِنِيُّ: "فَمَا وَإِنْ تَنْفِيَانِ المَاضِيَ، نَحْوُ: مَا جِئْتُ ... وَالحَالَ، نَحْوُ مَا أَجْلِسُ"(٢)، أَوْ "لِنَفْيِ المَاضِي المُقَرَّبِ مِنَ الحَالِ، فِي قَوْلِكَ: مَا فَعَلَ"(٣).

٣ ـ أَنَّ "(لَا) لَيْسَ لَهَا عَمَلٌ إِلَّا فِي النَّكِرَةِ". وَلَكِنَّهَا عَمِلَتْ فِي المَعْرِفَةِ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ الجَعْدِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ(٤):

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا ... سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيا

وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ، بِلَا شُذُوذٍ، بعض النحاة(٥)، وَجعَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ قِيَاسًا(٦).

(١) الفراء: معاني القرآن ٢/٤٣.
(٢) الغلاييني: جامع الدروس العربية ٣/٢٥٤.
(٣) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب ص ٤٠٥.
(٤) الجعدي: شعر النابغة الجعدي، ص ١٧١.
(٥) المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني ص ٢٩٣.
(٦) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد ١/٣٧٧.

المبحث السادس

إمَّا وَأَوْ

أَلْمَعَ النُّحَاةُ إِلَى أَنَّ (إمَّا) "أَقْعَدُ فِي لَفْظِ الشَّكِ مِنْ (أَوْ). ولَيْسَ مِنْ قَصْدِ دَرْسِ هَذِا الإِلْمَاعِ بَيَانُ جُمْلَةِ الفُرُوقِ بَيْنَ (إمَّا) وَ(أَوْ)[1]، إِنَّمَا القَصْدُ بَيَانُ مَا اتَّصَلَ مِنْ هَذِهِ الفُرُوقِ بِمَعْنَى هَذَا البَحْثِ فَقَطْ.

فَقَدْ ذَكَرَ المُبَرِّدُ أَنَّ الخَلِيلَ زَعَمَ "أَنَّ الفَصْلَ بَيْنَ (إمَّا) وَ(أَوْ) أَنَّك إِذَا قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا، فَقَدْ مَضَى صَدْر كَلَامِكَ، وَأَنْتَ مُتَيَقِّنٌ عِنْدَ السَّامِعِ، ثُمَّ حَدَثَ الشَّك بِـ(أَوْ)، فَإِذَا قُلْتَ: ضَرَبْت إِمَّا زَيْدًا، فَقَدْ بَنَيْتَ كَلَامَكَ عَلَى الشَّكِ".[2] فَأَخَذَ هَذَا الزَّعْمَ، وَمَعْنَاهُ ابْنُ جِنِّي، وَضَمَّنَهُ عِبَارَةَ (أَقْعَدَ فِي ...)، حِينَ أَشَارَ إِلَى تَآخِي (إمَّا) وَ(أَوْ) فِي مَعْنَى الشَّكِّ، ثُمَّ أَنْبَأَ أَنَّ (إمَّا) "أَقْعَدُ فِي لَفْظِ الشَّكِ مِنْ (أَوْ). أَلَا تَرَاكَ تَبْتَدِئُهَا شَاكًّا، فَتَقولُ: قَامَ إِمَّا زَيْدٌ، وَإِمَّا عَمْرٌو، وَ(أَوْ) يَمْضِي صَدْرُ كَلَامِكَ عَلَى لَفْظِ اليَقِينِ، ثُمَّ تَأْتِي بِـ(أَوْ) فِيمَا بَعْدُ، فَيَعُودُ الشَّكُ سَارِيًا مِنْ آخِرِ الكَلَامِ إِلَى أَوَّلِهِ"[3] .

وَذَكَرَ هَذِهِ الصِّفَةَ لِـ(إمَّا) غَيْرُ الخَلِيلِ وَابْنُ جِنِّي، وَمِنْ هُؤُلَاءِ أَبو البَرَكَاتِ الأَنْبَارِيُّ إِذْ ذَكَرَ أَنَّ "مَعْنَاهَا كَمَعْنَى (أَوْ)، إِلَّا أَنَّهَا أَقْعَدُ فِي بَابِ الشَّكِّ مِنْ (أَوْ)؛ لِأَنَّ (أَوْ) يَمْضِي صَدْرُ الكَلَامِ مَعَهَا عَلَى اليَقِينِ، ثُمَّ يَطْرَأُ الشَّكُّ، فَيَسْرِي الشَّكُّ مِنْ آخِرِ الكَلَامِ إِلَى أَوَّلِهِ، وَأَمَّا (إمَّا)، فَيُبْنَى الكَلَامُ مَعَهَا مِنْ أَوَّلِهِ عَلَى الشَّكِ" [4].

---

(١) تنظر هذه الفروق في: المرادي: الجنى الداني ص ٥٣١.

(٢) (المبرد، د ت، المقتضب ٢٨/٣)

(٣) ابن جني، د ت، اللمع في العربية ص ٩٥. وينظر: ابن الخباز، ٢٠٠٧، توجيه اللمع ص ٢٩١.

(٤) الأنباري، ١٩٩٥م، أسرار العربية ٢٧١/١.

وَمِنْهُمْ، أَيْضًا، ابْنُ الصَّائِغِ الَّذِي وَقَفَ عَلَى الفَرْقِ فِي المَعْنَى بَيْنَ (إِمَّا) وَ(أَوْ)، فَذَكَرَ ابْتِدَاءً أَنَّهُمَا تَشْتَرِكَانِ فِي مَعَانٍ أَرْبَعَةِ: التَّخْيِيرِ، وَالإِبَاحَةِ، والإِبْهَامِ، وَالشَّكِّ[١]، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَخُصَّ (إِمَّا) بِأَنَّهَا أَقْعَدُ مِنْ (أَوْ) فِي مَعْنَى الشّكِّ فَقَطْ، وَإِنَّمَا زَادَ عَلَيْه الإِبَاحَةَ، وَالتَّخْيِيرِ. قَالَ:"وَ(إِمَّا) مَعْنَاهَا كَمَعْنَى (أَوْ) فِي الأَقْسامِ الأَرْبَعَةِ؛ إِلَّا أَنَّهَا أَقْعَدُ فِي المَعْنَى مِنْ (أَوْ)؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الكَلَامَ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ يُبْنَى عَلَى الشّكِّ، أَوْ لِلْإِبَاحَةِ، أَوْ لِلتَّخْيِيرِ، مَعَ (إِمَّا)"[٢]. وَمَعْنَى كَلَامِهِ هَذَا أَنَّ الكَلَامَ مَعَ (أَوْ) يُبْنَى مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ عَلَى اليَقِينِ، ثُمَّ يَطْرَأُ مَعْنَى الشَّكِّ، أَوِ الإِبَاحةِ، أَوِ التَّخْيِيرِ، عَلَى عَكْسِ (إِمَّا)؛ وَلِهَذَا لَا بُدَّ مِنْ تَكْرِيرِ (إِمَّا)[٣] "فِي غَيْرِ نُدُورٍ"[٤].

وَفِي ظَنِّي أَنَّ الأَدَاتَيْنِ سَوَاءٌ فِي مَعْنَى الشَّكِّ، وَأَنَّ إِحْدَاهُمَا لَيْسَتْ بِأَقْعَدَ فِي الشَّكِّ مِنَ الأُخْرَى، بِدَلِيلِ جَوَازِ دُخُولِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى، أَوْ وَضْعِهَا مَوْضِعَ الأُخْرَى، وَنِيَابَتِهَا عَنْهَا. فَقَدْ ذَكَرَ الفَرَّاءُ أَنَّ العَرَبَ رُبَّمَا يَقُولُونَ: عَبْدُ اللهِ إِمَّا جَالِسٌ، أَوْ نَاهِضٌ، وَأَنَّ أُبَيًّا قَرَأَ {وَإِنَّا وَإِيَّاكُمْ لَإِمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ}. وَالآيَةُ فِي المُصْحَفِ: {وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ}[سبأ: ٢٤]، فَقَدْ وَضَعَ (أَوْ) فِي مَوْضِعِ (إِمَّا)، وَأَنْشَدَ الفَرَّاءُ أَيْضًا[٥]:

تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

---

(١) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص ٨٥ ـ ٨٦، و ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٢) ابن الصائغ، ٢٠٠٤، اللمحة في شرح الملحة ٦٩٦/٢.

(٣) المبرد: المقتضب ٢٨/٣.

(٤) المرادي: الجنى الداني ص ٥٣١.

(٥) البيت لذي الرمة في: ديوان ذي الرمة، ١٩٠٢/٣.

فَوَضَعَ (وَإِمَّا) مَوْضِعَ (أَوْ)[1]. وَقَالَ البَغْدَادِيُّ مُعَقِّبًا عَلَى الشِّعْرِ: "عَلَى أَنَّ (إِمَّا) قَدْ تَجِيءُ بِالشِّعْرِ غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ بِمِثْلِهَا، فَتُقَدَّرُ كَمَا فِي هَذَا الْبَيْت الَّذِي أَنْشَدَهُ الفَرَّاءُ، وَالتَّقْدِيرُ: تُلِمُّ إِمَّا بِدَارٍ وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ. كَذَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي كِتَابِ الشّعْرِ. وَلَمْ يُنْشِدْهُ الفَرَّاءُ لهَذَا، بَلْ جَعَلَ (إِمَّا) الثَّانِيَةَ نَائِبَةً عَنْ أَوْ"[2].

(١) الفراء: معاني القرآن ٣٨٩/١ ـ ٣٩٠. وينظر: المرادي: الجنى الداني ص ٥٣٢.

(٢) البغدادي: خزانة الأدب ٧٦/١١ ـ ٧٧. وَرِوَايَتُهُ عِنْدَهُ: تُلِمُّ بَدَلَ: تُهَاضُ.

المبحث السابع

حَتَّى وَإِلَى

مَقْصِدُ هَذِهِ المُبَاحَثَةِ هُوَ تَوْضِيحُ قَوْلِ النُّحَاةِ: إِنَّ (إِلَى) فِي اسْتِعْمَالِهَا لِانْتِهَاءِ الغَايَةِ أَقْعَدُ مِنْ (حَتَّى). فَقَدْ ذَكَرَ النُّحَاةُ فِي حُرُوفِ الجَرِّ (حَتَّى) وَ(إِلَى)، وَأَنَّهُمَا كَلَيْهِمَا يُفِيدَانِ انْتِهَاءَ الغَايَةِ مَعَ فَارِقٍ فِي الِاسْتِعْمَالِ. فَهُمْ يَشْتَرِطُونَ فِي مَجْرُورِ (حَتَّى) أَنْ يَكُونَ آخِرَ جُزْءٍ مِنَ الشَّيْءِ، كَقَوْلِكَ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا، أَوْ يَكُونَ مُلَاقِيًا لِآخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ، كَقَوْلِكَ: سِرْتُ النَّهَارَ حَتَّى اللَّيْلِ؛ لِذَا يَمْنَعُونَ نَحْوَ قَوْلِكَ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى وَسَطِهَا، وَسِرْتُ النَّهَارَ حَتَّى نِصْفِهُ، وَأَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ المَعْنَى، أَتَيْتَ بِـ(إِلَى)، فَقُلْتَ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ إِلَى وَسَطِهَا، وَسِرْتُ النَّهَارَ إِلَى نِصْفِهُ؛ وَالمُسَوِّغُ أَنَّ "(إِلَى) فِي اسْتِعْمَالِهَا لِانْتِهَاءِ الغَايَةِ أَقْعَدُ مِنْ (حَتَّى)؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مَا جَعَلْتَهُ انْتِهَاءَ غَايَةٍ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ آخِرَ جُزْءٍ مِنَ الشَّيْءِ، أَوْ مُلَاقِيًا لِآخِرِ جُزْءٍ، أَوْ لَا يَكُونُ، وَلَمَّا كَانَتْ أَقْعَدَ مِنْهَا فِي ذَلِكَ، جَرُّوا بِهَا الظَّاهِرَ وَالمُضْمَرَ، وَلَمْ يَجُرُّوا بِـ(حَتَّى) إِلَّا الظَّاهِرَ"[(١)].

وَمَا مُنِعَتْ مِنْهُ (حَتَّى)، يَصِحُّ وَفْقَ مَذْهَبِ الكِسَائِيِّ، لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ المَخْفُوضَ بَعْدَهَا لَيْسَ مَخْفُوضًا بِهَا؛ لِأَنَّهَا "لَا تَخْفِضُ، إِنَّمَا تَخْفِضُ بَعْدَهَا (إِلَى) مُضْمَرَةً، وَمُظْهَرَةً"[(٢)]. وَهَذَا يُقَوِّي وَيُعَزِّزُ أَنَّ (إِلَى) أَقْعَدُ فِي اسْتِعْمَالِهَا لِانْتِهَاءِ الغَايَةِ مِنْ نَظِيرَتِهَا (حَتَّى).

---

(١) أبو حيان: التذييل والتكميل ٢٤٨/١١. وينظر: ارتشاف الضرب ١٧٥٥/٤.

(٢) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد ٢٤/٤. وينظر: الرضي: شرح الكافية ٢٤١/٢، ٣٢٤.

وَأَمَا مَا بَنَوهُ عَلَى أَنَّ (إِلَى) أَقْعَدُ مِنْ (حَتَّى) فِي هَذِهِ السَّبِيلِ، وَأَنَّ العَرَبَ جَرَّتْ بِـ(إِلَى) الظَّاهِرَ وَالمُضْمَرَ، وَلَمْ تَجُرَّ بِـ(حَتَّى) إِلَّا الظَّاهِرَ، فَيَرُدَّهُ، وَإِنْ كَانَتِ المَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةً، قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفِي أُنَاسٌ فَتًى حتّاكَ يَا ابْنَ أبي زيادِ

وَقَوْلُ الآخَرِ[2]:

أَتَتْ حَتّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فجّ تُرَجّي مِنْكَ أَنْهَا لَا تَخِيبُ

(١) البيت بلا نسبة في: المرادي: الجنى الداني، ص ٥٤٤.

(٢) البيت بلا نسبة في: ابن هشام: مغني اللبيب ص ١٦٦، والسيوطي: همع الهوامع ٤٢٥/٢.

المبحث الثامن

كَأَنَّ وَالكَافِ

كَأَنَّ أَقْعَدُ في التشبيهِ مِنَ الكَافِ. وَجْهُ مَقْصِدِ البَحْثِ المُتَّصِلِ بِـ(كَأَنَّ) يَتَّصِلُ بِقِيمَةِ التَّشْبِيهِ بَيْنِ الأَصْلِ الكَافِ، وَالفَرْعِ كَأَنَّ؛ ذَلِكَ أَنَّ مِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ (كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ، وَأَنَّهَا فِي الأَصْلِ مُرَكَّبَةٌ مِنْ إِنَّ وَالكَافِ. قَالَ سِيبَوَيْهِ: "وَسَأَلْتُ الخَلِيلَ عَنْ كَأَنَّ، فَزَعَمَ أَنَّهَا إِنَّ، لَحِقَتْهَا الكَافُ لِلتَّشْبِيهِ"(١)، وَأَنَّ الأَصْلَ فِي نَحْوِ قَوْلِنَا: كَأَنَّ زَيْدًا الأَسَدُ، هُوَ: إِنَّ زَيْدًا كَالأَسَدِ، فَلَمَّا قُدِّمَتِ الكَافُ، وَأُزِيلَتْ مِنْ مَوْضِعِهَا، لِلاهْتِمَامِ بِالتَّشْبِيهِ، فُتِحَتْ هَمْزَةُ (إِنَّ) بِسَبَبِ دُخُولِ حَرْفِ الجَرِّ عَلَيْهَا، ثُمَّ يُوَازِنُ النُّحَاةُ بَيْنَ مَعْنَى التَّشْبِيهِ فِي الأَصْلِ: إِنَّ زَيْدًا كَالأَسَدِ، ومَعْنَاهُ فِي الفَرْعِ: كَأَنَّ زَيْدًا الأَسَدُ، فَيَذْكُرُونَ أَنَّ "التَشْبِيهَ فِي الفَرْعِ أَقْعَدُ مِنْهُ فِي الأَصْلِ. وَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ كَالأَسَدِ، فَقَدْ بَنَيْتَ كَلَامَكَ عَلَى اليَقِينِ، ثُمَّ طَرَأَ التَّشْبِيهُ بَعْدُ، فَسَرَى مِنَ الآخِرِ إِلَى الأَوَّلِ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الفَرْعِ الَّذِي هُوَ قَوْلُكَ: كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ"؛ لِأَنَّكَ بَنَيْتَ كَلَامَكَ مِنْ أَوَّلِهِ عَلَى التَّشْبِيهِ"(٢).

وقد أَشَارَ ابنُ مالكٍ إِلَى مَعْنَى هَذِهِ المَسْأَلَةِ، فَذَكَرَ أَنَّ(كَأَنّ) لِلتَّشْبِيْهِ المُؤَكَّدِ، نَحْوُ: كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ، وأَنَّ أَصْلَ التَّرْكِيْبِ: إِنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ، "فَقُدِّمَتِ الكافُ، وَفُتِحَتِ الهَمْزَةُ، وَصَارَ الحَرْفَانِ حَرْفًا وَاحِدًا مَدْلولًا بِهِ عَلَى التَّشْبِيْهِ وَالتَّوْكِيدِ"(٣).

---

(١) سيبويه:، الكتاب ١٥١/٣.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٥٦٤/٤. وينظر: الأزهري: شرح التصريح ٢٩٤/١، والسامرائي: معاني النحو ٣٠٨/١.

(٣) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد ٢/ ٦.

وَفِيْ ظَنِّيْ أَنّ جَعْلَ(كَأَنَّ) حَرْفٌ مُرَكّبٌ، وَأَنَّهُ يَنْبَنِي عَلَى هَذَا القَوْلِ أنّ (كَأَنَّ) أَقْعَدُ فِيْ التَّشْبِيْهِ مِنَ الكَافِ- لا ضَرُورَةَ لَهُ؛ فَالْأَوْلَى أَنْ يَكُوْنَ(كَأَنَّ) حَرْفًا بَسِيْطًا، غَيْرَ مُرَكّبٍ، وَأنْ لا مُفَاضَلَةَ بَيْنَ التّشْبِيْهِ بِاسْتِعْمَالِهَا، أَوْ بِاسْتِعْمَالِ الْكَافِ.

المبحث التاسع

بَلْ وَلَكِنْ

تَنَاقِشُ هَذِهِ المُبَاحَثَةُ كَوْنَ (بَلْ) أَقْعَدَ مِنْ (لَكِنْ) فِي حُرُوفِ العَطْفِ. فقد وَازَنَ ابْنُ الصَّائِغِ بَيْنَ مَعْنَى (بَلْ)، وَ(لَكِنْ) العَاطِفَيْنِ، فَذَكَرَ أَنَّ مَعْنَى (بَلْ) هُوَ الإِضْرَابُ بَعْدَ الإِيجَابِ، وَالنَّفْيِ، وَالنَّهْيِ، كَقَوْلِكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ بَكْرٌ، وَمَا جَاءَنِي خَالِدٌ بَلْ سَعِيدٌ، وَلَا تَضْرِبْ خَالِدًا بَلْ بِشْرًا، وَذَكَرَ أَنَّ مَعْنَى (لَكِنْ) هُوَ الِاسْتِدْرَاكُ بَعْدَ النَّفْيِ خَاصَّةً، كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو؛ لِذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ بِهَا فِي الإِيجَابِ، وَأَنْ يُقَالَ: جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو، وَالحُجَّةُ عِنْدَهُ أَنَّ "(لَكِنْ) مُدْخَلَةٌ عَلَى حُرُوفِ العَطْفِ، وَ(بَلْ) أَقْعَدُ مِنْهَا؛ فَلِذَلِكَ جَازَ فِيهَا الوَجْهَانِ"، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَعْطِفَ (لَكِنْ) بَعْدَ النَّهْيِ، نَحْوُ: لَا تَضْرِبْ زِيْدًا لَكِنْ عَمْرًا(١).

وَعِلَّةُ أَنْ (بَلْ) أَقْعَدَ مِنْ (لَكِنْ) فِي حُرُوفِ العَطْفِ يَكْمُنُ فِي أَنَّ (بَلْ) فِي الأَصْلِ "حرفٌ، يُعْطَفُ بِهَا الحَرْفُ الثَّانِي عَلَى الأَوَّلِ، فَيَلْزَمُهُ مِثْلُ إِعْرَابِهِ، فَهُوَ لِلْإِضْرَابِ عَنِ الأَوَّلِ لِلثَّانِي"(٢)، وَأَمَا (لَكِنْ)، فَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ (لَكِنَّ)، وَ"لَمَّا خُفِّفَتْ، وَأُسْكِنَ آخِرُهَا، بَطَلَ عَمَلُهَا، إِلَّا أَنَّ مَعْنَى الِاسْتِدْرَاكِ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ؛ وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ فِي بَابِ العَطْفِ"(٣).

وَيُعَزِّزُ، أَيْضًا، أَنَّ (بَلْ) أَقْعَدُ مِنْ (لَكِنْ) فِي حُرُوفِ العَطْفِ أَنَّ يُونُسَ لَا يَرَى (لَكِنْ) عَاطِفَةً"(٤)، وَكَانَ "يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا إِذَا خُفِّفَتْ لَا يَبْطُلُ عَمَلُهَا، وَلَا تَكُونُ حَرْفَ عَطْفٍ، بَلْ تَكُونُ عِنْدَهُ مِثْلَ (إِنْ)، وَ(أَنْ)، فَكَمَا أَنَّهُمَا بِالتَّخْفِيفِ لَمْ يَخْرُجَا عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ قَبْلَ

---

(١) ابن الصائغ: اللمحة في شرح الملحة ٦٩٩/٢ ـ ٧٠٠.

(٢) الجوهري: الصحاح، "بلل"، ١٦٤١/٤ ـ ١٦٤٢.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٥٦٢/٤.

(٤) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ١٢٣١/٣. وينظر: الجوجرى: شرح شذور الذهب ٨١٢/٢.

التَّخْفِيفِ، فَكَذَلِكَ (لَكِنْ). فَإِذَا قُلْتَ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو، فَـ(عَمْرٌو) مُرْتَفِعٌ بِـ(لَكِنْ)، وَالِاسْمُ مُضْمَرٌ مَحْذُوف"(١).

وَكَانَ قَدْ وَقَفَ قَبْلَ ابْنِ الصَّائِغِ ابْنُ يَعِيشَ عَلَى هَذَا التَّرْكِيبِ: جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو، فَذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، لِعَدَمْ تَحَقُّقِ مَعْنَى الِاسْتِدْرَاكِ فِي (لَكِنْ)؛ لِكَوْنِ مَا قَبْلَهَا إِيجَابًا، وَمَا بَعْدَهَا إِيجَابًا، وَبِذَلِكَ يَفْسُدُ الكَلَامُ. وَهَذَا كَلَامُهُ: "وَلَا يَجُوزُ: جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو؛ لِأَنَّ هذا يُوجِبُ أَنَّ الثَّانِيَ فِيهَا عَلَى خِلَافِ مَعْنَى الأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ إِضْرَابٍ عَنِ الأَوَّلِ، فَإِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي زَيْدٌ، فَهُوَ إِيجَابٌ، فَإِذَا وَصَلْتَهُ، فَقُلْتَ: لَكِنْ عَمْرٌو، صَارَ إِيجَابًا، أَيْضًا، وَفَسَدَ الكَلَامُ، وَلَكِنْ تَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا: جَاءَنِي زَيْدٌ لَكْنْ عَمْرٌو لَمْ يَأْتِ، حَتَى يَصِيرَ مَا بَعْدَهَا نَفْيًا، وَالَّذِي قَبْلُ إِيجَابًا، لِتَحْقِيقِ الِاسْتِدْرَاكِ(٢).

وَهَذَا الَّذِي أَشَارَ إِلَى جَوَازِ قَوْلِهِ ابْنُ يَعِيشَ، أَعْنِي أَنْ تَقُولَ: جَاءَنِي زَيْدٌ لَكْنْ عَمْرٌو لَمْ يَأْتِ، هُوَ كَلَامُ المُبَرِّدِ، إِذْ قَالَ: "... وَمِنْهَا (لَكِنْ)، وَهِيَ لِلِاسْتِدْرَاكِ بَعْدَ النَّفْيِ، وَلَا يَجُوزَ أَنْ تَدْخُلَ بَعْدَ وَاجِبٍ، إِلَّا لِتَرْكِ قِصَّةٍ إِلَى قِصَّةٍ تَامَّةٍ، نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَبْدُ اللهِ لَمْ يَأْتِ"(٣).

وَمَعْنَى قَوْلِ المُبَرِّدِ: "إِلَّا لِتَرْكِ قِصَّةٍ إِلَى قِصَّةٍ تَامَّةٍ" أَنَّ (لَكِنْ) إذا اسْتعْملت بعد الْإِيجَاب، لم يجز أَن يَقع بعْدهَا إِلَّا جملَة مَنْفِيَّةٌ، مضادةٌ للجملة الَّتِي قبلهَا؛ أَيْ يَجِبُ أَن يكون مَا بعْدهَا مُخَالفا لما قبلهَا، ليكونا خبرين مُخْتَلفين، نَحْوُ قَوْلِك: جَاءَنِي زيد لَكِن عَمْرو لم يَأْتِ؛ لِذَا كَانَ نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَنِي زيد لَكِن عَمْرو، غَلَطًا، وَغَيْرَ جَائِزٍ؛

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٥٦٢/٤ ـ ٥٦٣. وينظر: ٢٩/٥.
(٢) المصدر السابق ٢٨/٥.
(٣) المبرد: المقتضب ١٢/١. وينظر: ابن السراج: الأصول في النحو ٥٧/٢.

لِأَنَّ مَا قَبْلَ (لَكِنْ) إِيجَابٌ، وَمَا بَعْدَهَا إِيجَابٌ، وَمِثْلُ هَذَا القَوْلِ فَاسِدٌ، لَعَدَمِ تَحَقُّقِ مَعْنَى الاسْتِدْرَاكِ فِي (لَكِنْ)، الَّذِي لَا يَتَحَقَّقُ إِلَا أَنْ تَسْبَقَ بِنَفْيٍ[١].

(١) ابن الوراق: علل النحو ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩.

المبحث العاشر

الّذِي وَ(مَا)

معنى هذه المباحثة يتصل بقول بعض أهل العربيّة: (الَّذِي) أَقْعَدُ مِنْ (مَا) فِي الوَصْفِ.

ولتوضيح هذا القول، أشير إلى أنّ تَاجُ القُرّاءِ وقف عَلَى نَظْمِ النَّصِّ القُرْآنِيِّ فِي آيَتِي البَقَرَةِ: قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ}[البقرة:١٢٠]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ}[البقرة:١٤٥][(١)]؛ وَبَيَّنَ لِمَ جَعَلَ الحَقُّ، سُبْحَانَهُ، مَكَانَ {الَّذِي} {مَا}؟ فَذَكَرَ أَنَّ العِلْمَ فِي الأَوَّلِ هُوَ العِلْمُ بِاللَّهِ وَبِصِفَاتِهِ، وَالعِلْمَ فِي الثَّانِي هُوَ العِلْمُ بِأَنَّ قِبْلَةَ اللهِ هِيَ الكَعْبَةُ، ثُمَّ ذَكَرَ تَاجُ القُرَّاءِ أَنَّ العِلْمَ بِاللَّهِ كَانَ "لَفْظُ (الَّذِي) أَلْيَقَ بِهِ مِنْ {مَا}؛ لِأَنَّهُ فِي التَّعْرِيفِ أَبْلَغُ، وَفِي الوَصْفِ أَقْعَدُ"، ثُمَّ بَيَّنَ وَجْهَ ذَلِكَ بِأَنَّ "الَّذِي تُعَرِّفُهُ صِلَتُهُ، وَلَا يَتَنَكَّرُ قَطُّ، وَيَتَقَدَّمُه أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ: {أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ}[المُلك:٢٠]، {أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ}[المُلك:٢١] ، فَيَتَكَنَّفُهُ بَيَانَانِ: الإِشَارَةُ وَالصِّلَةُ، وَيَلْزَمُهُ الأَلِفُ وَاللَّامُ، وَيُثَنَّى وَيُجْمَعُ، وَ{مَا} لَيْسَ فِيهِ شَيْء مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَكَّرُ مَرَّةً، وَيَتَعَرَّفُ أُخْرَى، وَلَا يَقَعُ وَصْفاً لِأَسْمَاءِ الإِشَارَةِ، وَلَا يَدْخُلُهُ الأَلِفُ وَاللَّامُ، وَلَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ"[(٢)].

فَهَذِهِ الفُرُوقُ بَيْنَ (الَّذِي)، وَ(مَا)، كَمَا تَبَدَّى مِنْ كَلَامِ تَاجِ القُرَّاءِ، تَتَمَثَّلُ فِي أَنَّ (الَّذِي) يَتَعَرَّفُ بِجُمْلَةِ الصِّلَةِ، وَلَيْسَ بِـ(أَلْ) اللَّازِمَةِ لَهُ؛ لِذا لَا يَتَنَكَّرُ قَطُّ، وَيُثَنّى

---

(١) وَمِثْلُ آيَةِ البَقَرَةِ: ١٤٥: قَوْلُهُ تَعَالَى: [فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ] آل عمران:٦١، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: [وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ] الرعد:٣٧.

(٢) تاج القراء:، غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/١٧٢ ـ ١٧٣. وينظر أيضا: تاج القراء: أسرار التكرار في القرآن ص ٧٧، والسيوطي: معترك الأقران في إعجاز القرآن ١/٦٩.

وَيُجْمَعُ، وَيَقَعُ وَصْفًا لِأَسْمَاءِ الإِشَارَةِ، وَهِذِهِ كُلُّهَا لَا تَكُونُ فِي (مَا)؛ لَذا كَانَ (الَّذِي) أَقْعَدَ مِنْ (مَا) فِي الوَصْفِ.

ويَتَبَدَّى مَلْمَحُ القُعُودِ فِي الوَصْفِ بِـ(الَّذِي)، وَأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ بِصِلَتِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَتَعَرَّفُ بِـ(أَلْ)، وَأَنَّ (أَلْ) فِيهِ زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ، لَا تُفَارِقُهُ وَلَا يُمْكِنُ حَذْفُهَا[١]؛ أَنَّ النُّحَاةَ عَدّوهُ اسْمًا، وُضِعَ وُصْلَةً لِنَعْتِ المَعْرِفَةِ بَالجُمَلَةِ، فَإِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ، كُنْتَ قَدْ تَوَصَّلْتَ بِـ(الَّذِي) إِلَى أَنْ أَبَنْتَ زَيْدًا مِنْ غَيْرِهِ بِالجُمْلَةِ، الَّتِي هِيَ: أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ، فَلَوْ لَمْ تَجْلِبِ (الَّذِي)، لَمْ تَصِلْ إِلَى ذَلِكَ[٢].

وَأَشَارَ ابْنُ الخَشَّابِ إِلَى مَلْمَحِ القُعُودِ فِي الوَصْفِ بِالَّذِي، وَالَّتِي، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ (الَّذِي) أَقْعَدُ فِي الوَصْفِ مِنْ إِخَوَتِهِ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَإِنَّمَا ذَكَرَ أَنَّ المَوْصُولَاتِ مَعَارَفُ بِصِلَاتِهَا، وَأَنَّ الأَلِفَ وَاللَّامَ فِي الَّذِي وَالَّتِي وَفُرُوعِهَا لَيْسَتْ لِلتَّعْرِيفِ، وَإِنَّمَا لِلْغَلَبَةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ المَوْصُولَاتِ فِي الأَصْلِ كَانَتْ أَوْصَافًا لِلْمَعَارِفِ، ثُمَّ غَلَبَتْ كَمَا غَلَبَ العَبْدُ وَالمَلِكُ، فَصَارَتْ تُذْكَرُ كَثِيرًا مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ مَوْصُوفٍ بِهَا، كَمَا يُذْكَرُ العَبْدُ وَالمَلِكُ، إِذِ الأَصْلُ فِيهِمَا: "الرَّجُلُ المَلِكُ، وَالرَّجُلُ العَبْدُ، إِلَّا أَنَّ هَذَيْنِ الِاسْمَيْنِ أَقْعَدُ فِي هَذَا الحُكْمِ مِنَ (الَّذِي)، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنَ المَوْصُولَاتِ الَّتِي تُوُصِّلَ بِهَا إِلَى وَصْفِ المَعَارِفِ بِالجُمَلِ"[٣].

---

(١) الفارسي: الحجة للقراء السبعة: ١٥٢/١، وابن جني: سر صناعة الإعراب ٢٧٢/١، وابن الحاجب: أَمَالي ابن الحاجب ٧٦٨/٢.

(٢) الجرجاني: دلائل الإعجاز ص ١٣٤ . ١٣٥، والعكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ١١٣/٢، وابن يعيش: شرح المفصل ١٥٧/١).

(٣) ابن الخشاب: المرتجل في شرح الجمل ص ٣٠٦

وَمِنْ أَفْرَادِ هَذِهِ المَسْأَلَةِ (مَا) فِي قَوْلِ الرَّسُولِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– : "وَمَنْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ، فَلَيْسَ مِنَّا"(١). فَـ(مَا) هُنَا لَيْسَت مَوْصُولَةً بِمَعْنَى (الَّذِي)، بَلْ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِالجُمْلَةِ بَعْدَهَا، "وَهَذَا المَحَلُّ بِهَا أَقْعَدُ مِنَ المَوْصُولَةِ"؛ لِأَنَّ فِي جَعْلِهَا مَوْصُولَةً بُعْدًا؛ "لِأَنَّ المَوْصُولَةَ تَقْتَضِي الخُصُوصَ وَالعَهْدَ، وَلَيْسَ هُوَ المُرَادُ هُنَا"(٢)، بَلِ المُرَادُ "تَحْرِيمُ الدَّعْوَى بِشَيْءٍ لَيْسَ هُوَ لِلْمُدَّعِي، فَيَدْخُلُ فِيهِ الدَّعَاوَى الْبَاطِلَةُ كُلُّهَا مَالًا، وَعِلْمًا، وَتَعَلُّمًا، وَنَسَبًا، وَحَالًا، وَصَلَاحًا، وَنِعْمَةً، وَوَلَاءً وَغَيْرَ ذَلِكَ"(٣).

وَمِثْلُ (مَا) فِي الحَدِيثِ، (مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ}[البقرة: ٩٠] فـ(مَا) هُنَا اسْمٌ نَكِرَةٌ، وَ"التَّقْدِيرُ: بِئْسَ شَيْئًا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ، فَقَوْلُهُ: اشْتَرَوا صِفَةٌ لِـ(مَا)، وَلَيْسَ بِصِلَةٍ"(٤).

---

(١) مسلم: صحيح مسلم ٧٩/١.

(٢) ابن فرحون: العدة في إعراب العمدة ٢٦٢/٣ . ٢٦٣.

(٣) ابن حجر: فتح الباري ٥٤١/٦.

(٤) الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه ٩/١. وَذَكَرَ العُكْبَرِيُّ ثَلَاثَةَ أُخْرَى فِي (مَا) فِي الآيَةِ. ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن ٩١/١.

الخاتمة

١) لَقَد تَبيّن مِن خِلالِ الوُقوْفِ عَلَى مَباحث الدِّراسَة أنّ عُلَمَاءَ العَرَبيّةِ عُنُوا بِحُرُوفِ المَعَانِي، وَكَانَ مِنْ وُجُوْهِ هَذِهِ العِنَايَةِ المُفَاضَلَةُ بَيْنَهَا بِاسْتِعْمَالِهِمْ عِبَارَةَ: هَذَا أَقْعَدُ مِنْ هَذَا.

٢) وَتَبَيَّنَ أنَّهُمْ كَانُوا قَدْ أرادوا من هذه العبارة أنّ هذا الحرف، أَوْ ذَاكَ يَشْتَرِكَانِ فِيْ صِفَةٍ مُعيّنة، وَلكِنَّ أحَدَهُمَا أَقْعَدُ، أوْ أَوْغَلُ، أَوْ أَبْلَغُ، أوْ آكَدُ مِنَ الآخَرِ فِيْ هَذِهِ الصِّفَةِ.

٣) وتبيّن أنَّ هَذِهِ الشّرَاكَة تَتّصِلُ بأيّ الحَرْفَينِ أشْبَهُ مِنْ الآخَر بالحُروف، فـ(إذا) أَقْعَدُ مِنْ (مَتَى) فِي شَبَهِ الحَرْفِ، والسِّينَ أَقْعَدُ فِي شَبَهِ غَالِبِ الحُرُوفِ مِنْ (سَوْفَ)؛ وتتّصل كذلك بأيّ الحرفين أقعد في معنى الشرط، فـ(إذَا) أَقْعَدُ مِنْ (حَيْثُ) فِي الشَّرْطِ، أو معنى النفي، فـ(لَا) أَقْعَدُ فِي النَّفْيِ مِنْ (لَنْ)، و(مَا) أَقْعَدُ فِي شَبَهِ (لَيْسَ) مِنْ (لَا)، أو معنى الشكّ، فـ(إمَّا) أَقْعَدُ فِي لَفْظِ الشَّكِ مِنْ (أَوْ)، أو معنى الغاية، فـ(إلَى) فِي اسْتِعْمَالِهَا لِانْتِهَاءِ الغَايَةِ أَقْعَدُ مِنْ (حَتَّى)، أو معنى التشبيه، فـ(كَأَنَّ) أَقْعَدُ في التشبِيهِ مِنَ الكَافِ؛ وتتّصل، أيضا، بباب العطف، فـ(بَلْ) أَقْعَدَ مِنْ (لَكِنْ) فِي حُرُوفِ العَطْفِ، أو باب الوصف، فـ(الَّذِي) أَقْعَدُ مِنْ (مَا) فِي الوَصْفِ.

٤) وَتَبَيّنَ أنّ مِنْ أَهْلِ العَرَبيّةِ مَنْ اعْتَمَدَ عَلى صِفَةِ القُعُودِ لِتَسْوِيْغِ تَرْكِيْبٍ، وتَخْطِئَةِ آخَر، أوْ تَرْجِيحِ مَعْنَى عَلَى آخَرَ.

ثبت المصادر والمراجع

. الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، ط ١، ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الكافية في النحو، (د ط، د ت)، دار الكتب العلمية، بيروت.

. الأشموني، نور الدين علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.

-الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:

١ . أسرار العربية، ط١، ١٩٩٩م، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.

٢ . الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (د ط)، ٢٠٠٢م، دار الفكر، دمشق.

. البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٤، ١٩٩٧م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

. برجشتراسر: التطور النحوي، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، ١٩٨٢م، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.

. تاج القراء، محمود بن حمزة بن نصر:

١ . أسرار التكرار في القرآن، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، (د ط، د ت)، دار الفضيلة، القاهرة.

٢ . غرائب التفسير وعجائب التأويل: (د ط، د ت)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.

. ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٦٠م، النشرة الثانية.

. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت.
. الجعدي، قيس بن عبد الله: شعر النابغة الجعدي، تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٦٤.
. ابن جني، أبو الفتح عثمان:
١ . الخصائص، ط٤، (د ت)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٢ . سر صناعة الإعراب، ج١، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط١، القاهرة، ١٣٧٤هـ.
٣ . اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، (د ط، د ت)، دار الكتب الثقافية، الكويت.
٤ . المنصف، ط١، ١٩٥٤م، دار إحياء التراث القديم.
. الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، ط١، ٢٠٠٤، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
. الجوهري، إسماعيل بن حمّاد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عطّار، ط٣، ١٩٨٤م، دار العلم للملايين، بيروت.
. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر: أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة، (د ط)، ١٩٨٩م، دار عمار، الأردن، ودار الجيل، بيروت.
. الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، ط١، ٢٠١٠م، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة.
. ابن حجر، أحمد بن علي: فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.
. حسن، عباس : النحو الوافي، ط١٥، دار المعارف، مصر.
. أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف:

. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، ط١، ١٩٩٨م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، ط١، (د ت)، دار القلم، دمشق، جزء ١ إلى ٥، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.
. ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ١٩٤١م، مطبعة دار الكتب المصرية.
. ابن الخباز، أحمد بن الحسين: توجيه اللمع، دراسة وتحقيق فايز زكي محمد دياب، ط٢، ٢٠٠٧م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية.
. ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد: المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، (د ط)، ١٩٧٢م، دمشق.
. ابن الخطيم، قيس: ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق ناصر الدين الأسد، دار صادر – بيروت،١٩٦٧م.
. ذو الرمة، غيلان بن عقبة: ديوان ذي الرمة، تحقيق عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.
. ابن رشيق، أبو على الحسن بن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، ١٩٨١م، دار الجيل.
. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر:
. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط٣، ١٤٠٧م، دار الكتاب العربي، بيروت.
. المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، ط١، ١٩٩٣م، مكتبة الهلال، بيروت.
. السامرائي، فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ط١، ٢٠٠٠م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، (د ط، د ت)، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.

. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، ١٩٨٨م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، ٢٠٠٨م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:

. معترك الأقران في إعجاز القرآن، ط١، ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.

. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، (د ط، د ت)، المكتبة التوفيقية، مصر.

. ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع: اللمحة في شرح الملحة، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، ٢٠٠٤م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

. عضيمة، محمد عبد الخالق: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، (د ت، د . ط)، دار الحديث، القاهرة.

. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، ط١، ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين:

. التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، (د ط، د ت)، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

. اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، ط١، ١٩٩٥م، دار

الفكر، دمشق.

. الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم: جامع الدروس العربية، ط ٢٨، ١٩٩٣م، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

. الفارسي، أبو عليّ الحسن بن أحمد:

. التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤٠١هـ، (دون دار نشر).

. الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، ط٢، ١٩٩٣م، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت.

. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، ط٢، ١٩٨٠م، مصورة، عالم الكتب، بيروت.

. ابن فرحون، أبو محمد عبد الله بن محمد: العدّة في إعراب العمدة، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث، ط١، (د ت)، دار الإمام البخاري، الدوحة.

. ابن القوطية: تهذيب كتاب الأفعال، تحقيق علي فوده، ط٢، ١٩٩٣م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

. القيرواني: زهر الآداب وثمر الألباب: إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، (د . ط، د. ت)، دار الجيل.

. ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله:

١ . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق المحقق محمد كامل بركات، ١٩٦٧م، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

٢ . شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط١، ١٩٩٠م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة.

٣ . شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

. المالقي، أحمد بن عبد النور: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط ٢، ١٩٨٥م، دار القلم، دمشق.
. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق محمد عضيمة، (د ط، د ت)، عالم الكتب، بيروت.
. المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الناشر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
. الملك المؤيد، إسماعيل بن علي صاحب حماة: الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق رياض الخوام، ١٤١٤هـ، المكتبة العصرية، بيروت.
. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري: صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
. ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، ط٣، ١٤١٤هـ، دار صادر، بيروت.
. ناظر الجيش، محمد بن يوسف: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي فاخر وآخرين، ط١، ١٤٢٨هـ، دار السلام، القاهرة.
. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله، ط٦، دار الفكر، دمشق.
. ابن الوراق، محمد بن عبد الله: علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، ١٩٩٩م، مكتبة الرشد، الرياض.
. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي: شرح المفصل، قدم له إميل بديع يعقوب، ط١، ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت.